

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالي الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وتقرير الفحص المحدود عليها

 **حازم حسن**
محاسبون قانونيون ومستشارون

١	تقرير الفحص المحدود
٢	قائمة المركز المالي الدورية المستقلة
٣	قائمة الدخل الدورية المستقلة
٤	قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة
٦	قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة
٧	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريدرقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة جي بي أوتو

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة جي بي أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا القوائم المالية الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحتصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي غير المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية غير المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

إيهاب أبو المجد

إلى

سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٨)

KPMG حازم حسن

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	الأصول غير المتداولة
٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	(٦)	استثمارات في شركات تابعة
٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥		إجمالي الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٤ ٠٣٧ ٠٦١	٢ ٣١١ ٤٥٣	(٧)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١ ١٩١ ٤٥٠ ٥٢٤	١ ١٨٧ ٥٨٨ ٠١٤	(٨)	المستحق من أطراف ذوي علاقة (بالصافي)
٣٣٢ ٧٧٩	٣٣١ ٠٢٤	(٩)	نقدية بالبنوك و الصندوق
١ ١٩٥ ٨٢٠ ٣٦٤	١ ١٩٠ ٢٣٠ ٤٩١		إجمالي الأصول المتداولة
٣ ٢٩١ ٢٤١ ٩٦٩	٣ ٢٨٥ ٦٥٢ ٠٩٦		إجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية</u>
١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(١٠ - أ)	رأس المال المصدر والمدفوع
(٨ ٠٠٠ ٠٠٠)	-	(١٠ - ب)	أسهم خزينة
٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	(١١)	احتياطي قانوني
١ ١٥١ ٢٢٦ ٨٧٤	١ ١٧٣ ٤٥٩ ١٢٠	(١٢)	احتياطيات أخرى
٩٣٣ ٣٢٨ ٥٥٨	٦٠٥ ١٢٥ ٦٣٧		الأرباح المرحلة
٣ ٢٣٧ ٣٢٧ ٤١٤	٢ ٩٣٩ ٣٥٦ ٧٣٩		إجمالي حقوق الملكية
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
١ ٦١٧ ١٨٨	١ ٦١٧ ١٨٨		ضرائب الدخل
٥٢ ٢٩٧ ٣٦٧	٥١ ٨٠٣ ٢٩٩	(١٣)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	٢٩٢ ٨٧٤ ٨٧٢		دائنو توزيعات
٥٣ ٩١٤ ٥٥٥	٣٤٦ ٢٩٥ ٣٥٨		إجمالي الالتزامات المتداولة
٣ ٢٩١ ٢٤١ ٩٦٩	٣ ٢٨٥ ٦٥٢ ٠٩٦		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

رئيس القطاعات المالية للمجموعة

و عضو مجلس الإدارة التنفيذي

عباس السيد

العضو المنتدب

نادر غبور

** تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧ ٢٩٦ ٣٥٢	١٩ ٤٦١ ١٠٨	تحميل المصاريف على الشركات التابعة
(١٦ ٩٦٥ ٧٦٢)	(١٩ ٦٨٠ ٣٧٧)	مصروفات إدارية
٣٣٠ ٥٩٠	(٢١٩ ٢٦٩)	(خسائر) / أرباح النشاط
(٣٣٠ ٥٩٠)	٢١٩ ٢٦٩	تكاليف تمويلية
-	-	صافي نتائج أعمال العام قبل ضرائب الدخل
-	-	ضرائب الدخل - الجارية
-	-	صافي نتائج أعمال العام بعد ضرائب الدخل
-	-	نصيب السهم الأساسي في الخسائر (١٤)

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>بنود الدخل الشامل</u>
-	-	صافي نتائج أعمال العام بعد ضرائب الدخل
-	-	إجمالي بنود الدخل الشامل بعد الضرائب

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

بيان	رأس المال المصدر	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	الأرباح المرحلة	الإجمالي
	والمدفوع					
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	-	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٥٦ ٠٤٧ ١٩٠	٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦	٣ ٢٥٩ ١٧٨ ٨٣٨
صافي نتائج أعمال العام	-	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	-	(٩ ٥٧٠ ٧٦٧)	-	(١٩ ٥٧٠ ٧٦٨)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٤٦ ٤٧٦ ٤٢٣	٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦	٣ ٢٣٩ ٦٠٨ ٠٧٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(٨ ٠٠٠ ٠٠٠)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٥١ ٢٢٦ ٨٧٤	٩٣٣ ٣٢٨ ٥٥٨	٣ ٢٣٧ ٣٢٧ ٤١٤
بيع أسهم خزينة	-	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢٢ ٢٣٢ ٢٤٦	-	٣٠ ٢٣٢ ٢٤٦
توزيعات أرباح	-	-	-	-	(٣٢٨ ٢٠٢ ٩٢١)	(٣٢٨ ٢٠٢ ٩٢١)
صافي نتائج أعمال الفترة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	-	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٧٣ ٤٥٩ ١٢٠	٦٠٥ ١٢٥ ٦٣٧	٢ ٩٣٩ ٣٥٦ ٧٣٩

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>رقم</u>
-	-	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
-	٢١٧.٠٨٨	صافي نتائج أعمال العام قبل ضرائب الدخل
-	٢١٧.٠٨٨	<u>تسويات</u>
-	-	فوائد مدينة
(٩٣٦ ٥٠٥)	١ ٧٢٥ ٦٠٨	<u>التغير في:</u>
(١١ ٤٨١ ٥٠٩)	٣ ٨٦٢ ٥٠٨	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٢ ٥٠٩ ٨٨٤	(٦ ٤٩٤ ٠٦٨)	المستحق من أطراف ذوي علاقة
-	(٢٩ ٣٢٨ ٠٤٧)	دائنون وأرصدة دائنة الأخرى
٩١ ٨٧٠	(٦ ٨٨ ٨٦٤)	توزيعات أرباح - عاملين
-	-	<u>التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية</u>
-	-	صافي التدفقات النقدية أنشطة الإستثمار
-	٣٠ ٢٣٢ ٢٤٥	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
-	(٢١٧ ٠٨٨)	بيع أسهم خزينة
-	٣٠ ٠١٥ ١٥٧	فوائد مدينة - مدفوعة
٩١ ٨٧٠	(١ ٧٥٤)	صافي التدفقات النقدية أنشطة التمويل
٥٢٣ ٧١٩	٣٣٢ ٧٧٨	صافي التغير في النقدية
٦١٥ ٥٨٩	٣٣١ ٠٢٤	النقدية و ما في حكمها في أول العام
		النقدية و ما في حكمها في نهاية الفترة
		(٩)

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة جى بى أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ١٥ يوليو ١٩٩٩ تحت اسم جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلي طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٣٤٢٢ القاهرة.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح جى بى أوتو، وقد تم التأشير فى السجل التجارى لتعديل أسم الشركة بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٧.

يقع مقر الشركة الرئيسى فى المنطقة الصناعية أبو رواش ك ٢٨ طريق مصر أسكندرية الصحراوى، جمهورية مصر العربية.

تقوم الشركة وشركاتها التابعة (يطلق عليهم مجتمعين فيما بعد "المجموعة") فى تجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بما فى ذلك النقل الثقيل والنصف نقل وسيارات الركوب والأتوبيسات والميني باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشكالها وأنواعها المصنعة محلياً والمستوردة الجديدة والمستعملة والاتجار فى قطع غيارها ولوازمها المصنعة محلياً والمستوردة والاتجار فى إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصنعة محلياً والمستوردة والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل والتأجير التمويلي و التمويل متناهي الصغر و الاتجار فى جميع البضائع بما فى ذلك وسائل النقل الخفيف وبيعها بالتقسيط و تقديم خدمات التخصيم والخدمات المالية الغير مصرفية ويقصد بخدمات التخصيم شراء الحقوق المالية الحالية والأجلة من بائعي السلع والخدمات وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك.

إن المساهمين الرئيسيين فى الشركة هم د/ رؤوف غبور وعائلته وقد بلغت مساهمتهم مجتمعين ٦٢.٨٩% فى ٣١ مارس ٢٠٢١.

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢١.

٢- إعداد القوائم المالية المستقلة

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

٣- القوائم المالية المجمعة

- يوجد لدى الشركة شركات تابعة وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تُعد الشركة قوائم مالية مجمعة للمجموعة حيث يستوجب الأمر الرجوع إليها للحصول على تفهم للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٤- عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

٥- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه. يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً أو الاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية. أو استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦- استثمارات في شركات تابعة

نسبة المساهمة	البيان	٢٠٢١/٠٣/٣١		٢٠٢٠/١٢/٣١	
		مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة
شركة أر جي إنفستمينت		٩٩,٩٩%	-	١٠٠,٣٣٠,٦٩٧,٠	٣١٨,١٤١,١٢٠
الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية		٩%	٩٠%	٣١٨,١٤١,١٢٠	٣١٨,١٤١,١٢٠
"إيتامكو"					
شركة جى بى جلوبال		١٠٠%	-	٧٧٣,٩٧٣,٥١٥	٧٧٣,٩٧٣,٥١٥
				٢,٠٩٥,٤٢١,٦٠٥	٢,٠٩٥,٤٢١,٦٠٥

- تم تبويب الاستثمارات في الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو" ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها حيث أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٩٠% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٠% بطريقة غير مباشرة عن طريق الشركات التابعة.

٧- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢١/٠٣/٣١		٢٠٢٠/١٢/٣١	
دفعات مقدمة	١ ٢٢٧ ١٩٨	٢ ٩٥٠ ٥٠٩	
الخصم تحت حساب الضريبة	٣٢ ٤٧٠	٣٢ ٤٧٠	
مصروفات مدفوعة مقدما	٩٢١ ٧٨٥	٢٨٦ ٤٨٣	
أرصدة مدينة أخرى	١٣٠ ٠٠٠	٧٦٧ ٥٩٩	
	٢ ٣١١ ٤٥٣	٤ ٠٣٧ ٠٦١	

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٨- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تستخدم الشركة السعر المحايد في المعاملات التجارية أو المالية التي تتم فيما بين شركات المجموعة و علي الأخص تبادل السلع و الخدمات و توزيع المصروفات المشتركة و غير ذلك من المعاملات التجارية أو المالية التي فيما بينهم (إن وجدت).
أرصدة الأطراف ذات العلاقة موضحة بالبيان التالي:

مستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	شركة أر جي إنفستمينت
١ ٧٤٠ ٠٧١ ٨٧٧	١ ٧٥٩ ٧٤٥ ٣٩٢	أخري
٥٠	٥٠	جى بي كابيتال للاستشارات المالية
١ ٨١٨ ٨٩٨	٢ ١٩٥ ١٢٨	
١ ٧٤١ ٨٩٠ ٨٢٥	١ ٧٦١ ٩٤٠ ٥٧٠	

مستحق إلى أطراف ذات علاقة

٤٨٩ ٣٦٢ ٥٤٦	٤٩٣ ٤٢٣ ٧٧٠	الشركة الدولية للتجارة والتسويق (إيتامكو)
٩٥٢ ٦٣٦	٩٥٢ ٦٣٦	شركة هرم للنقل و التجارة
٥٩ ٠٧٠ ٨٨٨	٧٧ ٥٨٥ ٧٠٨	الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)
٣٥١ ٣٢١	٤٠٢ ٥٩٤	شركة غبور للتجارة العالمية والمناطق الحرة اسكندرية
-	٦٥٣ ٩٦٩	شركة جى بي بولو لتصنيع الحافلات ش.م.م
٣٨٩ ٩١٧	٤٣٣ ١٠٥	شركة بان أفريكان ايجيبتي للزيوت
٣١٢ ٩٩٣	٣٣١ ٥٢٤	جى بي لتجارة وسائل النقل الثقيل والمعدات الإنشائية
-	٩ ٩٥١	شركة سوق مصر للسيارات المستعملة "ش.م.م"
-	٤٥٨	شركة اتومبيلك لتجارة السيارات ش.م.م
-	٣ ٦٩٠	شركة ريدي بارتس لقطع غيار السيارات "ش.م.م"
-	٥٥٥ ١٥١	شركة جى بى لوجيستكس "ش.م.م"
٥٥٠ ٤٤٠ ٣٠١	٥٧٤ ٣٥٢ ٥٥٦	
١ ١٩١ ٤٥٠ ٥٢٤	١ ١٨٧ ٥٨٨ ٠١٤	الصافي

- قامت الشركة بإبرام عقد بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ كما قامت الشركة بتجديد العقد بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ بين الشركة وشركاتها التابعة والزميلة في مجموعة شركات غبور على أساس أن جميع الشركات مملوكة لمجموعة واحدة من المساهمين كما أن بينهم معاملات تجارية متعددة. وقد أنفق جميع أطراف العقد المتمثلة في كافة الشركات التابعة والزميلة على أن يتم في نهاية كل سنة مالية إجراء تسوية للحسابات المشتركة بينهم والناجمة عن تعاملاتهم عن طريق المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة لكل طرف لدى الأطراف الأخرى وإجمالي المبالغ المستحقة عليه لصالح كافة الأطراف الأخرى، على أن يتم إظهار الرصيد الناتج عن المقاصة بميزانية كل طرف سواء كان الرصيد دائن أو مدين على أن يتم اتخاذ المركز المالي في كل فترة كأساس لإجراء المقاصة والتسوية بين كافة الشركات.
- وبناء على ما سبق قامت الشركة بإجراء مقاصة بين المبالغ المدينة المستحقة من الشركات التابعة والزميلة في ٣١ مارس ٢٠٢١ والمبالغ الدائنة المستحقة على الشركات التابعة والزميلة في ذات التاريخ وكانت نتيجة المقاصة رصيد مدين بمبلغ ١ ١٨٧ ٥٨٨ ٠١٥ جنيه مصري مستحق من باقي شركات المجموعة.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- قامت الشركة خلال العام بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في تحويلات نقدية وخدمات أخرى مرتبطة بالنشاط، كما قامت الشركة خلال العام بسداد مبلغ ٦٧٦ ٤٠٧ ١٠ جنيه مصري مرتبات لأعضاء الإدارة العليا بالشركة.
- وفيما يلي بيان وطبيعة وقيمة أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال الفترة:

المعاملات مع الأطراف ذات	رصيد اول المدة	سداد مصروفات بنيابة	توزيع مصروفات مشتركة	طبيعة المعاملة		رصيد اخر المدة
				تحويلات	أعادة تقييم رصيد	
الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	(٤٨٩ ٣٦٢ ٥٤٦)	(٢٨ ٨٧٩ ١٦١)	(١ ٧٣٦)	٢٤ ٨١٩ ٦٧٥	-	(٤٩٣ ٤٢٣ ٧٦٩)
شركة أر جي إنفستمينت	١ ٧٤٠ ٠٧١ ٨٧٧	(٦ ٨٦١)	١٩ ٦٨٠ ٣٧٧	-	-	١ ٧٥٩ ٧٤٥ ٣٩٢
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غيور مصر)	(٥٩ ٠٧٠ ٨٨٨)	(١٨ ٥١٣ ١٦٨)	(٤ ٠٧٦)	(٢ ٤٢٥)	-	(٧٧ ٥٨٥ ٧٠٨)
شركة غيور للتجارة العالمية والمناطق الحرة اسكندرية	(٣٥١ ٣٢١)	(٥١ ٧٩٣)	-	-	٧٠٠	(٤٠٢ ٥٩٣)
جي بي كابيتال للاستشارات المالية	١ ٨١٨ ٨٩٨	٣٧٦ ٢٣٠	-	-	-	٢ ١٩٥ ١٢٩
شركة جي بي بولو لتصنيع الحافلات ش.م.م	-	(٦٥٣ ٩٦٩)	-	-	-	(٦٥٣ ٩٦٩)
شركة جى بى لوجيستكس ش.م.م	-	(٥٥٥ ١٥١)	-	-	-	(٥٥٥ ١٥١)
شركة سوق مصر للسيارات المستعملة "ش.م.م"	-	(٩ ٩٥١)	-	-	-	(٩ ٩٥١)
شركة بان أفريكان إيجيبث للزيوت "ش.م.م"	(٣٨٩ ٩١٦)	(٤٣ ١٨٩)	-	-	-	(٤٣٣ ١٠٥)
شركة ريدي بارتنس لقطع غيار السيارات "ش.م.م"	-	(٣ ٦٨٩)	-	-	-	(٣ ٦٩٠)
شركة جي بي لتجارة وسائل النقل الثقيل و المعدات الإنشائية "ش.م.م"	(٣١٢ ٩٩٣)	(١٨ ٥٣١)	-	-	-	(٣٣١ ٥٢٤)
شركة اتومبيلك لتجارة السيارات ش.م.م	-	٤٥٨	-	-	-	٤٥٨
شركة هرم للنقل و التجارة	٩٥٢ ٦٣٦	-	-	-	-	٩٥٢ ٦٣٦

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

أخرى

تقوم الشركة بتحميل شركة آر جي إنفستمينت وشركاتها التابعة بمصروفاتها الإدارية و البيعية والتسويقية والتمويلية وقد بلغ ذلك الجزء الذي تم تحميله خلال الفترة مبلغ ٣٧٧ ٦٨٠ ١٩ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠٢١ (مقابل مبلغ ٧٦٢ ٩٦٥ ١٦ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠).

٩-نقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	نقدية بالصندوق
٦ ٧٢٣	٤ ٢٣٨	حسابات جارية لدى البنوك
٣٢٦ ٠٥٦	٣٢٦ ٧٨٦	
٣٣٢ ٧٧٩	٣٣١ ٠٢٤	

١٠- رأس المال

أ - رأس المال المصدر والمدفوع

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به ٥ مليار جنيه مصري (خمسة مليار جنيه مصري).
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٧٣٣ ٠٠٩ ١٠٩٤ جنيه مصري موزعاً على عدد ٧٣٣ ٠٠٩ ١٠٩٤ سهم قيمته الاسمية واحد جنيه للسهم (جنيه واحد لكل سهم).
- بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤ قرر مجلس الإدارة وفقاً لتفويض الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣ الموافقة بالأجماع علي زيادة رأس مال الشركة المصدر بالقيمة الاسمية في حدود رأس المال المرخص به وذلك بمبلغ ٦٤٤٤ ٦٤٥ جنيه مصري مقسمة إلي ٦٤٤٤ ٦٤٥ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه مصري للسهم تخصص بالكامل لنظامي الإثابة والتحفيز المطبقين في الشركة ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة مبلغ و قدرة ١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥ جنيه مصري مقسمة علي عدد ١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه مصري، وقد سددت هذه الزيادة بالكامل تمويلاً من رصيد الاحتياطي الخاص وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

طرح خاص (زيادة رأس المال)

بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة علي زيادة رأس مال الشركة المرخص به من ٤٠٠ مليون جنيه مصري إلي ٥ مليار جنيه مصري وكذلك زيادة رأس مال الشركة المصدر من ١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥ جنيه مصري إلي ١٠٩٥ ٣٣٧ ٥٤٥ جنيه مصري بزيادة قدرها ٩٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري مقسم علي عدد ٩٦٠ ٣٣٧ ٥٤٥ سهم قيمة كل سهم واحد جنيه مصري (بالإضافة إلي مصاريف إصدار قدرها ١ قرش كل سهم) وذلك، علي أن تخصص هذه الزيادة بالكامل لصالح قدامي المساهمين كل منهم بنسبة نصيبه في رأس مال الشركة المصدر مع الموافقة علي تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي علي أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و/أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته.

- هذا وقد تم الاكتتاب في هذه الزيادة بمبلغ ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ جنيه مصري (مبلغ ٥٠٢ ٢٢٥ ٤٧٣ جنيه مصري نقداً ومبلغ ٦٨٦ ٤٤٦ ٤٨٥ جنيه مصري تمويلاً من الحساب عن طريق الحساب الجاري الدائن للمساهمين) مقسمة على عدد ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ سهم بواقع ١ جنيه مصري للسهم ليصبح رأس المال المصدر والمسدد بالكامل بعد الزيادة ٧٣٣ ٠٠٩ ١٠٩٤ وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥.

ب- أسهم الخزينة

- بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ قرر مجلس إدارة الشركة شراء أسهم خزينة بحد أقصى ١٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم من أسهم الشركة و التي تمثل نسبة قدرها ٠.٩١٤٪ من إجمالي اسهم الشركة ، وذلك من خلال السوق المفتوح و علي أن يتم التنفيذ اعتباراً من جلسة يوم ٢ مارس ٢٠٢٠ و حتي ٢ أبريل ٢٠٢٠ أو لحين تنفيذ كامل الكمية و ذلك بذات سعر الورقة المالية خلال جلسات التداول في مدة التنفيذ في ضوء التعديل الصادر بالمادة (٥١) مكرر من قواعد القيد و الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ و الذي يعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره ، و كذلك البيان المنشور علي شاشات الإعلانات بالبورصة المصرية بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الاستثنائية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة الراغبة في شراء أسهم خزينة.

- هذا وقد قامت الشركة بشراء عدد ١٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم بأجمالي قيمة قدرها ١٩ ٥٧٠ ٧٦٥ جنية مصري تم تبويب ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنية مصري كاسهم خزينة تمثل القيمة الاسمية للاسهم وتم اثبات الفرق بين تكلفة الشراء و القيمة الاسمية و البالغ ٩ ٥٧٠ ٧٦٥ جنية مصري ضمن احتياطات اخري إيضاح رقم (١٢).

- وخلال العام قامت الشركة ببيع عدد ٢ مليون سهم بأجمالي قيمه قدرها ٦ ٧٥٠ ألف جنية مصري تم تبويب مبلغ ٢ مليون جنية مصري تخفيض للاسهم الخزينة يمثل القيمة الاسمية للاسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع و القيمة الاسمية البالغ قدرها ٤ ٧٥٠ ألف جنية ضمن الاحتياطات اخري (إيضاح رقم ١٢).

- وخلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ الي ٣١ مارس ٢٠٢١ قامت الشركة ببيع ٨ مليون سهم بأجمالي قيمه قدرها ٣٠ ٢٣٢ مليون جنية مصري نتج عنه تخفيض بمبلغ ٨ مليون جنية مصري هذا يمثل القيمة الاسمية للاسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع و القيمة الاسمية البالغ قدرها ٢٢ ٢٣٢ مليون جنية مصري ضمن الاحتياطات الاخرى (ايضاح ١٢).

١١- احتياطي قانوني

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١
٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩

احتياطي قانوني

- طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم تجنب نسبة ٥٪ من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازي ٥٠٪ من رأس المال المصدر. ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع.

- تم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

١٢- احتياطات أخرى

- تتمثل الاحتياطات الأخرى فيما تم تحويله من علاوة الإصدار طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

الإجمالي	احتياطي القيمة العادلة لأسهم حوافز نظامي الإثابة والتحفيز	علاوة إصدار (احتياطي خاص)
١ ١٧٣ ٤٥٩ ١٢٠	٨٨ ٨٨٢ ٣٠٠	١ ٠٨٤ ٥٧٦ ٨٢٠
١ ١٧٣ ٤٥٩ ١٢٠	٨٨ ٨٨٢ ٣٠٠	١ ٠٨٤ ٥٧٦ ٨٢٠

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١

علاوة إصدار الأسهم

تتمثل علاوة إصدار الأسهم في الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويخصم منها مصروفات الإصدار وتم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

وخلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة ببيع ٢ مليون سهم بأجمالي قيمه قدرها ٦٧٥٠ مليون جنية مصري نتج عنه تخفيض بمبلغ ٢ مليون جنية مصري هذا يمثل القيمة الاسمية للسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية البالغ قدرها ٤٧٥٠ مليون جنية مصري ضمن الاحتياطات الاخرى .

وخلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ الي ٣١ مارس ٢٠٢١ قامت الشركة ببيع ٨ مليون سهم بأجمالي قيمه قدرها ٣٠٢٣٢ مليون جنية مصري نتج عنه تخفيض بمبلغ ٨ مليون جنية مصري هذا يمثل القيمة الاسمية للسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية البالغ قدرها ٢٢٢٣٢ مليون جنية مصري ضمن الاحتياطات الأخرى.

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١٠٦٧١٦٤٨٨٧	١٠٦٢٣٤٤٥٧٤	الرصيد في ايناير
(٩٥٧٠٧٦٧)	-	شراء اسهم خزينة
٤٧٥٠٤٥٤	٢٢٢٣٢٢٤٦	بيع اسهم خزينة
١٠٦٢٣٤٤٥٧٤	١٠٨٤٥٧٦٨٢٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١

١٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	
٤٧١٦٠٨	٤٢٧٦٤٤٣	مصلحة الضرائب
١٤٣٢٥	١٤٣٢٥	موردين
٥٠٨٤٩٤٩٦	٤١٤٥٣٨٤٦	مصفوفات مستحقة
٩٦١٩٣٨	٦٠٥٨٦٨٥	أرصدة دائنة أخرى
٥٢٢٩٧٣٦٧	٥١٨٠٣٢٩٩	

١٤- نصيب السهم الأساسي من الربح / (الخسائر)

- يحتسب نصيب السهم الأساسي في (الخسارة) بقسمة صافي خسارة العام (كما هو موضح بالفقرة التالية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال العام.

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	
(٩٠٣١١٠٨)	-	صافي نتائج أعمال الفترة
١٠٨٦٢٩٨٣٦٥	١٠٩٤٠٠٩٨٣٣	متوسط عدد الأسهم
(٠٠٠٠٨٣)	-	نصيب السهم الأساسي في الأرباح/(الخسائر)

١٥- الموقف الضريبي

أولاً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية .
- تم فحص الشركة والسداد حتى عام ٢٠١٩ .

ثانياً : القيمة المضافة :

- تم الانتهاء والتسوية والسداد حتى عام ٢٠١٨ .

ثالثاً : ضريبة كسب العمل :

- يتم خصم الضريبة شهرياً ويتم توريدها لمصلحة الضرائب بانتظام .
- تم فحص سنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٨ .
- جرى فحص عام ٢٠١٩ .

رابعاً :- ضريبة الخصم :

- جرى سداد المدة الرابعة عن عام ٢٠٢٠ ولا توجد أي خلافات ضريبية .

خامساً :- ضريبة الدمغة :

- تقوم الشركة بالالتزام بأحكام قانون ضريبة الدمغة ويتم توريدها في المواعيد القانونية .
- تم الإنتهاء من الفحص والسداد حتى عام ٢٠١٧ .
- جرى الفحص لسنوات ٢٠١٨/٢٠١٩ .

١٦- إدارة المخاطر المالية

١٦-١ عناصر المخاطر المالية

- تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة)، وأيضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.
- لا تستخدم الشركة أي من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

أ- مخاطر السوق

١- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

- تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية وكذلك صافي الاستثمارات في كيان أجنبي.

٢- مخاطر الأسعار

- لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

٣- مخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

- تتعرض الشركة لمخاطر القيمة العادلة الناتجة من تقييم سندات دائنة طويلة الأجل والتي تستحق بفائدة ثابتة.

ب- مخاطر الائتمان

- ينشأ خطر الائتمان نتيجة وجود نقدية وودائع لدى البنوك وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالموزعين وتجار الجملة والأفراد المتمثلة في حسابات العملاء وأوراق القبض، ويتم إدارة مخاطر الائتمان للشركة ككل.
- بالنسبة للبنوك فإنه يتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ج- مخاطر السيولة

- تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة.

١٦-٢ إدارة مخاطر رأس المال

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.
- للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.
- تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصصاً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية المستقلة بالإضافة إلى صافي القروض.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- وفيما يلي صافي القروض إلى حقوق الملكية في ٣١ مارس ٢٠٢١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	
٥٢ ٢٩٧ ٣٧	٥١ ٨٠٣ ٢٩٩	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(٣٣٢ ٧٧٩)	(٣٣١ ٠٢٤)	(يخصم): النقدية
٥١ ٩٦٤ ٥٨٨	٥١ ٤٧٢ ٢٧٥	صافي القروض
٣ ٢٣٧ ٣٢٧ ٤١٤	٢ ٩٣٩ ٣٥٦ ٧٣٩	حقوق الملكية
٠,٠١٦	٠,٠١٧	صافي القروض إلى حقوق الملكية

تقدير القيمة العادلة

- يفترض أن تقارب القيمة العادلة القيمة الاسمية ناقصاً أي تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح، يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لحصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للالتزامات المالية.

- لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبنية على أحوال السوق في تاريخ كل ميزانية. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهة وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلاً لقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية العام كانت القيمة العادلة للالتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

١٧- أحداث هامة

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلى حالة من التباطؤ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوى العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصور مختلفة وعلي تجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بجميع أنواعها المصنعة محلياً والمستوردة والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل والتأجير التمويلي و التمويل متناهي الصغر في مصر بصورة خاصة.

و على صعيد أنشطة الشركة خارج السوق المصري، فقد شهدت قطاعات المركبات انخفاضاً ملحوظاً، حيث تضرر السوق العراقي من الاغلاق وحظر التجول، بالإضافة إلى القيود المفروضة على السفر. بينما أظهرت الدراجات البخارية ذات العجلتين والثلاث عجلات أقل ضرراً.

١٨- الإلتزامات المحتملة

لايوجد إلتزامات محتملة خلال الفترة.

١٩- الإرتباطات الرأسمالية

لايوجد إرتباطات رأسمالية خلال الفترة.

٢٠- السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المستقلة:

٢٠-١ المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملة. الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية. يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢٠-٢ الاستثمارات في شركات تابعة

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء مخصوماً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حده ويتم إثباته في قائمة الدخل. والشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

٢٠-٣ الأدوات المالية:

(١) الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالعملاء وسندات الدين المصدرة مبدئياً عند نشأتها. يتم الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل هام) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلي، بالنسبة للبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى اقتناءها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر تمويل هام مبدئياً بسعر المعاملة.

(٢) التصنيفات والقياس اللاحقة

الأصول المالية - السياسه المطبقه من ١ يناير ٢٠٢١

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكه، أو بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات الدين، أو بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية، أو القيمه العادله من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الاولي التاليه للتغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:-

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:-

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.

- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير مسدد).

عند الاعتراف الأولي لأدوات الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمه الدخل الشامل الآخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار علي حده.

إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمه الدخل الشامل الآخر المجمع المذكوره أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخساره المجمع وهذا يشمل كافه مشتقات الأصول المالية. عند الاعتراف الأولي، للشركة امكانيه الاختيار بشكل لا رجعه فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمه الربح أو الخساره والدخل الشامل الآخر المجمع اذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهه مع السياسات المحاسبية المتبعه من قبل الشركة، باستثناء السياسه المحاسبية التاليه والتي أصبحت ساريه المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتشمل المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحدده للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صورته معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و

- كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛

- كيف يتم تعويض مديري النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و

- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح. عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدية، بما في ذلك صفات المعدل المتغير؛
- الدفع مقدماً وميزات التمديد؛ و
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً للإنتهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخخص أو علاوة لمبلغه التعاقدية، وهي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنتهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدماً غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية المبوبة تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم بالقيمة العادلة من خلال الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الأرباح أو الخسائر الخسائر.

الأصول المالية المثبتة يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة بالتكلفة المستهلكة المستهلكة بخسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

استثمارات في أدوات يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح حقوق ملكية يتم قياسها أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل بالقيمة العادلة من خلال صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح الدخل الشامل الآخر أو الخسائر.

أدوات الدين التي يتم يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة قياسها بالقيمة العادلة من الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح خلال الدخل الشامل الآخر أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل إلى الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتصنيف الأصول المالية في واحدة من التصنيفات التالية:

- قروض ومديونيات.
- استثمارات محتفظ به حتي تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات متاحة للبيع و
- بالقيمة العادلة من خلال قائمه الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية بالقيمة يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد العادلة من خلال الأرباح أو أو توزيعات أرباح في الأرباح أو الخسائر.

أصول ماليه - محتفظ بها يتم قياس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. حتي تاريخ الاستحقاق

الأصول المالية المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وفروق اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا الى الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو اذا كانت مشتقه ماليه أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الالتزامات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

٣) الاستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقد في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقد لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسددة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالتزامات المتكبده) في الأرباح أو الخسائر.

٤) المقاصة

يتم اجراء مقاصة بين الاصل المالي والالتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، و فقط عندما تتوافر الحقوق القانونية الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها علي أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسويه الالتزامات في نفس الوقت.

٢٠-٤ الإضمحال:

١) الأصول المالية غير المشتقة

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد

تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقع ل :

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة؛
 - الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى ؛ و
 - الأصول الناشئة عن العقد.
- تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي عمر الأصل المالي، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر :
- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها لمخاطر أئتمان منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
 - أدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي.
 - دائماً ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريين والأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعه علي مدي عمرها.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

نفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق علي تحصيله لفته أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي اخفق عن السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسهيل الضمان (إن وجد)؛ أو
 - الأصل المالي قد مضى عليه فته أكثر من ٩٠ يوماً.
- تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار".
- الخسائر الائتمانية المتوقعه علي مدي عمر الأصل هي الخسائر الائتمانية المتوقعه التي تنتج من جميع احداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
- الخسائر الائتمانية المتوقعه علي مدي ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعه التي تنتج عن أحداث اخفاق التي تكون ممكنة خلال فته ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).
- الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعه هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعه

هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعه بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكه وادوات الدين المقاسه بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الأصل المالي "اضمحلال ائتمانيا"، عندما يحدث واحد أو أكثر من الاحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى اضمحلال الأصول المالية ائتمانيا البيانات القابلة للرصد:

- صعوبه ماليه كبيره للمقرض أو المصدر و
- انتهاك العقد مثل الاخفاق أو يكون متأخر السداد لفته أكبر من ٩٠ يوم و
- إعادة الهيكلة الخاصه بقرض او سلفه بواسطه الشركة بشروط لن تراعيها الشركة بطريقه او بأخرى؛ و
- من المحتمل أن يدخل المقترض في إفلاس أو عمليه إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للورقه المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعه في قائمه المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول الماليه التي يتم قياسها بالتكلفه المستهلكه من اجمالي مبلغ القيمه الدفترية للأصول.

بالنسبه للأوراق الماليه في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر يتم تحميل مخصص الخساره علي الأرباح او الخسائر ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الاخر.

إعدام الدين

يتم شطب اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصوره منفرده فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد كبير من المبلغ المشطب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الالتزام من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول الماليه الغير مشنقه

الاصول الماليه غير المبويه كمقيمه بالقيمه العادله من خلال الارباح او الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبه عنها بطريقه حقوق ملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة ماليه بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الاصل.

تتضمن الادله الموضوعية على اضمحلال قيمة الاصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعاده جدول مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين او المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين او المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات الماليه.
- وجود بيانات واضحه تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الاصول الماليه.

بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادله الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادله عن التكلفة.

الاصول المالية	قامت الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول
المتبنة	منفردة او على المستوى المجمع. كل الاصول التي تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة
بالتكلفة	للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها
المستهلكة	مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول
	التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة.
	لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.
	عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول استخدمت الشركة المعلومات التاريخية عن
	توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وقامت بعمل تعديلات
	إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون
	أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
	تم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية
	المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي.
الاستثمارات التي يتم	تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته
المحاسبة عنها بطريقة	الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح او الخسائر ويتم
حقوق الملكية	عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة
	الاستردادية.
الأصول المالية المتاحة	تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم
للبيع	الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمستقلة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف
	بها في الارباح او الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المستقلة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به
	في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل
	المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق
	الاعتراف بها في الارباح او الخسائر.
	عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبوبة كمناحة للبيع في اية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات
	علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح او الخسائر
	عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح او الخسائر.
	لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في
	اداة حقوق ملكية مبوب كمناح للبيع في الارباح او الخسائر.

٢) الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل سنة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون، والأعمال تحت التنفيذ، والأصول الضريبية المؤجلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة اصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الأخرى او مجموعات الاصول - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية، يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) - الأدوات المالية

- يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعايير المحاسبة المصرية ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصرية ٤٠ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية

- يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقا لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف "متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوي المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية في أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية .
- يجب تصنيف أدوات الدين وقياسها بإحدى الطرق التالية:
- التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أو
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التوزيع اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- يجب تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها وبطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بإحدى الطرق التالية:
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة التوزيع اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- تستمر الشركة في قياس الأصول المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما يتوافق مع الممارسات الحالية. لم يتأثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.
- يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.
- لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

الاضمحلال

- يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلاً. على النقيض من ذلك، يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي، بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.
- نتيجة لذلك، زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للشركة عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.

- فيما يلي أدناه التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للمجموعة اضمحلال الأصول المالية عند تحديد التخلف عن السداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث الاخفاق ، يجب على الكيان تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية عند الاقتضاء. ومع ذلك هناك افتراض قابل الدحض بان التخلف عن السداد لا يحدث لاحقاً عندما يكون الأصل المالي مستحقاً لمدة ٩٠ يوماً ما لم يكن لدي أى كيان معلومات معقولة وداعمة لاثبات ان المعيار التخلف الافتراضى الأكثر ملائمة هو الأنسب .
- يتم تطبيق تعريف التخلف عن السداد المستخدم لهذه الأغراض بشكل متسق علي جميع الأدوات المالية ما لم تتوفر المعلومات التي تثبت ان التعريف الافتراضى الآخر هو الأنسب لاداة مالية معينة.
- يتم تطبيق منهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثة التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول:

• المرحلة الاولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

- بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم إثبات جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.
- المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً
- بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تكون الأصول المالية مضمحلة ائتمانياً عندما يتم وقوع حدث أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من تلك الأصول المالية.

محاسبة التغطية

- يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على زيادة قدرة الشركة على تطبيق محاسبة التغطية. بالإضافة إلى ذلك، تمت موازنة متطلبات المعيار بشكل أوثق مع سياسات الشركة لإدارة المخاطر، وهذا وسيتم قياس فعالية التغطية في المستقبل.

الفترة الانتقالية

- قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمي المعدل، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

٢٠- عقود التأجير

يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد يحول الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن: مقابل عوض.

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها العام غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

- (أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
- (ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها مؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

- (أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
- (ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستمت ممارسته.
- (ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
- (د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة. الاعتراف والقياس

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

- (أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب ٤٢") ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.
- (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذاً في الاعتبار العوامل المبينة في الفقرة "ب٣٧" (دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار).

(هـ) إنهاء عقد التأجير.

عقود التأجير التشغيلية

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أساس منتظم آخر. ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر (وأعدت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر وبناءً عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمطابقة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمطابقة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يجب على المنشأة قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

لا يجوز للمشتري المؤجر الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بأصل مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الأصل المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفة إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- (أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛
- (د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" "ببتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

(ب) ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) - عقود التأجير

- يحل معيار المحاسبة المصري (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) - القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

- يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منظم آخر.

- الإعراف و القياس

- عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعترف الشركة بأصول حق إنتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة علي النحو التالي:

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للالتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمدفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتكاليف التقديرية لفك وإزالة الأصل. وفي القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة الإيجار أيهما أقل.

التزام عقد التأجير يتم قياسه في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الإنتفاع والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:

• التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.

• تعديلات على عقد الإيجار.

• إعادة تقييم مدة الإيجار.

إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير السلع منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الدخل عند تكديدها.

- الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة. اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩ تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذى بموجبه تمثل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٢٠. وبالتالي تم تطبيق تعريف عقد التأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود المبرمة أو التي تم تغييرها في ١ يناير ٢٠٢١ أو بعد ذلك التاريخ، كما اعتمدت الشركة الحوافز العملية التالية عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على. عقود التأجير المصنفة سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠): تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول - بلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في ١ يناير ٢٠٢١ نسبة ٩.١٢٪. تطبيق الإعفاء بعدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الإنقاع والتي تنتهى صلاحيتها خلال عام ٢٠٢١. استبعاد التكلفة المباشرة الأولية من قياس أصل حق الإنقاع في تاريخ التطبيق الأولى. اختارت الشركة أيضاً استخدام إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولى ولا تحتوى على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة "الأصول منخفضة القيمة".

الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعنى، أنه يؤخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً إقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغيير في استراتيجيتها العمل.

٢٠-٦ النقدية وما في حكمها

- يتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية.
- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك وأذون الخزانة التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع.

٢٠-٧ رأس المال

أ- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

ب - إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم راس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصومة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

٢٠-٨ مزايا العاملين

أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذا المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

ب- المدفوعات المبنية على أسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية كمصروف، وكزيادة مقابلة في حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد المنح التي تكون الخدمات ذات العلاقة وشروط الأداء متوقع استيفائها، بحيث يكون المبلغ المعترف به في النهاية قائماً على أساس عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة التي استوفت شروط الخدمة ذات العلاقة وشروط الأداء غير السوقية في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية لتعكس تلك الشروط ولا يوجد تعديل لاحق للاختلافات بين النتائج المتوقعة والمحقة.

ج- مزايا الاشتراك المحدد

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- مزايا إنهاء الخدمة

تعترف الشركة بمزايا إنهاء الخدمة كمصروف في أحد التاريخين التاليين أيهما يأتي أولاً، عندما لا يعد بإمكان الشركة إلغاء عرض تلك المزايا أو عندما تعترف الشركة بتكاليف إعادة الهيكلة. وعندما لا يكون من المتوقع أن يتم تسوية المزايا بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية فإنه يجب خصمها بمعدل خصم - قبل الضرائب - لتعكس القيمة الزمنية للنقود.

٢٠-٩ المخصصات

- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

- يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.

- الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

١٠-٢٠ تحقق الإيراد

أ- إيراد الخدمات

يتم إثبات إيراد الخدمات عند تقديمها للعملاء ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به.

ب- إيراد التأجير

تسجل إيرادات التأجير على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ج- إيراد الفوائد

يتم إثبات الفوائد على أساس الاستحقاق أخذاً في الاعتبار المدة الزمنية ومعدل الفائدة الفعال.

د- إيراد العمولات

يتم الاعتراف بإيراد العمولات بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق.

هـ- التوزيعات

يتم الاعتراف بإيراد التوزيعات بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في تحصيل تلك التوزيعات.

و- إيرادات بيع السلع

يتم الاعتراف بالإيرادات عند انتقال السيطرة المتعلقة بملكية البضاعة المباعة إلى المشتري وذلك عند التأكد من استرداد قيمة هذه البضاعة وتقدير التكاليف المرتبطة بها وكذلك المرد منها بشكل يمكن الوثوق به، مع عدم قدرة الإدارة على إحداث أي تأثير لاحق على البضاعة المباعة، ومع إمكانية قياس الإيراد بشكل يمكن الوثوق به، وفي حالة مبيعات التصدير يتم تحديد انتقال السيطرة للبضائع المباعة وفقاً لشروط الشحن.

ز- أرباح بيع الاستثمارات

يتم الاعتراف بأرباح بيع الاستثمارات المالية فور ورود ما يفيد نقل ملكيتها إلى المشتري وذلك على أساس الفرق بين سعر البيع وقيمتها الدفترية في تاريخ البيع.

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الانشاء)، يتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات. كما ان تحديد توقيت نقل السيطرة - على مدى فترة زمنية او عند نقطة من الزمن - يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

الاعتراف بالإيراد

نظراً لطبيعة أنشطة الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل المجموعة سيكون غير جوهرياً.

تكاليف الحصول على عقد مع العميل

بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، فإن بعض التكاليف الإضافية المتكبدة للحصول على عقد مع عميل ("تكاليف العقد")، والتي لم تكن مؤهلة في السابق للاعتراف بها كأصل بموجب أي من معايير المحاسبة الأخرى، حيث تم تأجيلها في قائمة المركز المالي المجمعة.

يظهر تأثير رسمة تكاليف العقد الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ .

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمي المعدل، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

يظهر أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الأرصدة الإفتتاحية للمركز المالي للمجموعة، اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.

٢٠-١١ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولى بالشهرة،

- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الأثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢٠-١٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية المستقلة في العام التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

٢٠-١٣ الأرقام المقارنة

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.